بالحقيقة المفهوم او المسمى او المعنى والا فالمعدوم
الممكنات لا حقائق لها فضلا عن المستحيلات
لان حقيقة الشيء ما به الشيء هو اي ما به
الموجود موجود توقف الشيء على ما توقف
عليه اي بواسطة او بوسايط وقوله غيره
كذا في بعض النسخ وهو غير ضروري الذكر
منصوب على انه حال من ضمير توقف وقوله
اما بمرتبتين اي كل من التقدم والتاخر فقد
تقدم كل منهما اي من الاثنين من حيث كونه فاعلا
على نفسه من حيث كونه مفعولا بمرتبتين اي
بنسبتين بنسبة فاعلية لغيره وفاعلية
الغير له في جانب المستقبل وتاخر كل منهما
من حيث كونه مفعولا على نفسه من حيث
كونه فاعلا بمرتبتين مرتبة مفعولية لغيره
ومفعولية الغير له في جانب الماضي لو امكن
ان يلحقه العدم الخ تقريره ان تقول لو لم يكن
واجب البقا لامكن ان يلحقه العدم لكن
امكان لحوق العدم محال اذ لو امكن الحاق
العدم له لكان جايز الوجود لكن كونه جايز

الوجود محال اذ لو كان جايز الوجود لكان
حادثا لكن كونه حادثا محال اذ لو كان حادثا
لانتفا عنه القدم وهو باطل لما تقدم من وجوب
القدم له فما ادي اليه من كونه حادثا محال كما قلنا
فما ادي اليه وهو كونه جايز الوجود محال فما ادي
اليه وهو امكان لحوق العدم له محال فما ادي
اليه وهو كونه لم يجب بقاوه باطل فثبت وجوب
بقائه وهو المطلوب فالمص رحمه الله تعالى
اختصر في تقرير البرهان كما نرى ويدل على
ذلك التقرير لكون وجوده ح الذي
هو علة لكون انتفا القدم مرتبا على امكان
لحوق العدم والعلة مقدمة على المعلول وبذلك
على قولنا في تقريره لو لم يكن واجب البقا لامكن
ان يلحقه العدم حيث جعلنا مقدم الشرطية
محذوفا وقوله لامكن ما لبها ان عادته رحمه
الله تقابي يستدل على الاستثنا ببطلان نقايضها
لو امكن الخ انما قال امكن الخ لبينا ولحوق
العدم من باب اولى بخلاف العكس يعني اذا استثنع
امكان لحوق العدم يستلزم امتناع لحوقه

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)